

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

الضمانات الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

1 - إن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد مجدداً رأيها المتمثل في أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والضمان المُلزم قانوناً بأنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى هما الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تخلت عن خيار السلاح النووي بدخولها أطرافاً في المعاهدة، لديها إلى حين الإزالة التامة للأسلحة النووية حق مشروع في الحصول على ضمانات أمنية مُلزمة قانوناً وفعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها لكفالة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

2 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن منح جميع الدول الأطراف الخمس الحائزة للأسلحة النووية تلك الضمانات لجميع الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية هو التزام يحقق الوفاء به فائدةً أمنية أساسية للدول الأطراف في المعاهدة، وهو أمر ضروري لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ومصداقيته.

3 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، رغم الطلبات التي طال أمدها من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بالحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً وفعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها، فضلاً عن الالتزامات ذات الصلة المتفق عليها سابقاً في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

4 - وفي هذا الصدد، تحيط مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علماً بالبيانات الانفرادية التي أصدرتها كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي كان ما قُدم فيها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة من ضمانات أمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية محدوداً للغاية



ومشروطاً وغير كافٍ. وترى المجموعة أن تلك البيانات الانفرادية لا تفي بأي من المتطلبات المتمثلة في تقديم ضمانات أمنية عالمية وملزمة قانوناً وفعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

5 - وتُدكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأنه، في مؤتمرات متعاقبة لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز وفي مؤتمرات وزارية للحركة، تكرر تأكيد أن إدخال تحسينات على الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة منها، من قبيل ما يتوخاه استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة الأمريكية، يشكلان انتهاكاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

6 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمناً احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى، وتعتبر المجموعة في هذا الصدد أن أي افتراض يسوّغ حياة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتنافى مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستدامته على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء، كما يتنافى مع الهدف الأعم المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

7 - وتؤكد مجدداً مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي، أو بأي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وإذ تشير المجموعة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، فإنها ترى أنه ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي هي الضمان القاطع الوحيد بعدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع بشكل جدي، أي كانت الظروف، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في المعاهدة.

8 - وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين سيتسبب فيهما أي تقجير للأسلحة النووية، وكذلك آثاره الكارثية الطويلة الأجل على صحة الإنسان وعلى البيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وتؤكد المجموعة أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات والجهود التي ترمي إلى تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

9 - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة اعتقاداً راسخاً بأن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها سيشكل جريمةً ضد الإنسانية وسيمثل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد امتلاك أسلحة نووية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

10 - وتعاود مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيداً صراحةً فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تقيد بأنه "ليس في القانون الدولي لا العرفي ولا التعاهدي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وبأن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

11 - وفي ذلك الصدد، وفيما تعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن استيائها من العقائد العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية والمفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث تقوم هذه المبادئ وهذا المفهوم على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وتسوق مفاهيم غير مبررة بشأن الأمن استناداً إلى تعزيز وبناء الأحلاف العسكرية وسياسات الردع النووي، فإن المجموعة تناشد بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستبعد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من عقائدها العسكرية والأمنية.

12 - كما ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنه ريثما تُختتم المفاوضات المتعلقة بتقديم ضمانات أمنية عالمية وملزمة قانوناً وفعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم احتراماً تاماً التزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، التي هي ضمانات محدودة ومشروطة وغير كافية، وأن توسع نطاق تلك الضمانات، دون شرط أو تمييز، لكي تشمل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

13 - وتُذكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن الأطراف في المعاهدة أكدت من جديد، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وسلّمت بذلك، كما أكدت من جديد المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية مما يمكّن من تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وسلّمت بذلك. وتعرب المجموعة عن عدم رضاها بسبب الافتقار إلى ما يلزم من إرادة سياسية ومن جهود من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بُغية معالجة هذه المصلحة المشروعة على الوجه الأكمل. وبناء على ذلك، تدعو المجموعة المشاركين في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة إلى تناول هذا الحق المشروع بشكل واف على سبيل الأولوية، مع إبقاء نزع السلاح النووي الأولوية العليا لديهم.

14 - وعلاوة على ذلك، تؤكد المجموعة أنه ينبغي أيضاً، على سبيل الأولوية ودون مزيد من التأخير، مواصلة المفاوضات العاجلة المتعلقة بحصول جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة على ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها وعالمية وملزمة قانوناً من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بكفالة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

15 - وتماشياً مع الموقف الوارد بيانه أعلاه ووفقاً للمقرر المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، تدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء هيئة فرعية معنية بالضمانات الأمنية للنظر في تقديم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ل ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً وغير مشروطة ولا رجعة عنها وغير تمييزية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

- 16 - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ببالغ القلق الاستثمار الحالي الواسع النطاق، الذي تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تحديث قواتها النووية وتطوير أسلحة نووية أحدث وأكثر فعالية، بما في ذلك تطوير رؤوس حربية نووية بقوة منخفضة، الأمر الذي يؤدي، من خلال زيادة دور هذه الأسلحة للإنسانية في عقائدها العسكرية، إلى خفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة بشدة إلى وقف فوري لهذا الاتجاه الذي يشكل في الواقع سباق تسلح نووي جديد.
- 17 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها العميق إزاء المراجعة المعلنة لسياسة المملكة المتحدة في مجال الأسلحة النووية، على النحو الوارد في "المراجعة المتكاملة لعام 2021" للمملكة المتحدة، التي تشمل زيادة سقف مخزونها من الأسلحة النووية بنسبة تصل إلى 44 في المائة، وخفض عتبة الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة، والحد من الشفافية فيما يتعلق بأسلحتها النووية. وتلاحظ المجموعة بقلق بالغ أن هذه السياسة تنص على الاحتفاظ بالحق في مراجعة الضمانات الأمنية السلبية القائمة.
- 18 - وتُدكّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالالتزامات المتعهد بها من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وبضرورة تجديد هذه المعاهدة واتخاذ تدابير على سبيل المتابعة من أجل إجراء تخفيضات أعمق في ترسانتيهما النوويتين. وتؤكد المجموعة أنه على الرغم من إمكانية أن يسهم الحد من عمليات نشر الأسلحة النووية ومن درجة تأهبها التشغيلي في تقليل الخطر، فإنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية وعن إزالتها تماماً. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى إخضاع هذه التخفيضات إلى مبادئ الشفافية والارجعة والقابلية للتحقق، وإلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين، سواء على صعيد الرؤوس الحربية أو منظومات الإيصال، مما يسهم بالتالي في الوفاء بما عليهما من التزامات على صعيد نزع السلاح النووي ويُيسّر إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.
- 19 - وتحيط مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علماً بتنفيذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لالتزاماتهما بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وتدعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار تلك المعاهدة. ومع ذلك، تعرب الدول الأعضاء في مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء السياسات المعبر عنها في استعراض الوضع النووي واستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، اللذين يتعارضان مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها التي لا لبس فيها بموجب الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. وتدين المجموعة هذه السياسات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.